20051207-0016

السفير ١٤/٧/٢٠٠٥

«القوة الثالثة»: كتابة التاريخ متعذرة لعدم كشف الحقائق التباين حول الـ١٥٥٩ ليس من الشدة كما يصور البعض

عبرت هيئة المتابعة لـ«منبر الوحدة الوطنية ـ القوة الثالثة»، خلال اجتماعها الأسبوعي، عن صدمة الرأي العام اللبناني بخبر اكتشاف مقبرة جماعية في منطقة البقاع، شملت بقايا نحو سبع وعشرين جثة قيل إنها تعود جميعا إلى ما قبل عشرين سنة أو أكثر. وقالت: لقد أعاد هذا المشهد المريع إلى ذاكرة اللبنانيين فظائع الحرب القذرة التي كانت، وستبقى، وصمة عار على جبين قادة الميليشيات المتقاتلة، كما على جبين أجهزة الاستخبارات المحلية والخارجية التي كان لها دور في الحرب القذرة.

وأشارت الى ان «المقبرة المكتشفة مؤخرا لم تكن الاولى المكتشفة، وقد لا تكون الاخيرة. وإذا كانت تلك الحقبة المشؤومة قد طواها قضائيا قانون صدر عن مجلس النواب اللبناني بالعفو العام، فإن فظائع تلك الحقبة لا يمكن أن تمحى من ذاكرة التاريخ، وإذا كنا لا نتجرأ على إظهار حقائق تلك الحقبة على بشاعتها، فإنه سيكون متعذرا كتابة تاريخ موحد لهذا البلد، فكيف سيكون من الممكن تنمية روح المواطنة الحقة في لبنان من غير تاريخ موحد؟ وكيف يكون وطن في غير كنف مفهوم واضح ومتكامل للمواطنة بين الناس؟».

وتوقفت الهيئة عند «الجدل العقيم الذي يدور حول إمكانية إنشاء محكمة دولية للنظر في نتائج التحقيق في جريمة اغتيال المغفور له الرئيس الشهيد رفيق الحريري بعد إنجازه»، وقالت: الغريب أن هذا النقاش يحتدم فيما التحقيق مستمر ويزداد تعقيدا، ولا يبدو أن اختتامه سيكون وشيكا. أما في موضوع النقاش، فنحن نرى أن القرار المناسب يجب أن يتخذ في حينه في ضوء ما تقضي به المصلحة العامة، وهي مرتبطة بضرورة الوصول إلى الحقيقة ومحاسبة المسؤولين عن الجريمة النكراء أيا يكونون.

وسجل المنبر «أن الجولة التي قام بها على القوى السياسية المختلفة في البلاد، والتي استهلها بلقاء مع رئيس مجلس الوزراء واختتمها بلقاء مع رئيس الجمهورية، والتي تخللها لقاء مع رئيس المجلس وكتلته النيابية، هذه الجولة أظهرت أن التباين في المواقف ووجهات النظر حول القرار ١٥٥٩ ليس من الشدة كما يصور في المواقف المعلنة والحملات الإعلامية، لا بل ظهر جليا أن التوفيق بين المواقف المتعارضة ظاهرا أمر ميسور لا بل محتم». وقال: فلنخرج البلاد من أجواء التأزم التي ما فتئت تعيشها منذ صدور القرار ١٥٥٩ بالتلاقي حول مفهوم واحد للتعاطي مع القرار الدولي وفق ما دعا ويدعو إليه المنبر «القوة الثالثة»، وما قالت به القمة اللبنانية ـ السورية الأخيرة التي انعقدت في إطار «المجلس الأعلى»، والذي قضى صراحة بالتزام جميع قرارات الشرعية الدولية وضرورة تطبيقها متزامنة ومن دون انتقائية.

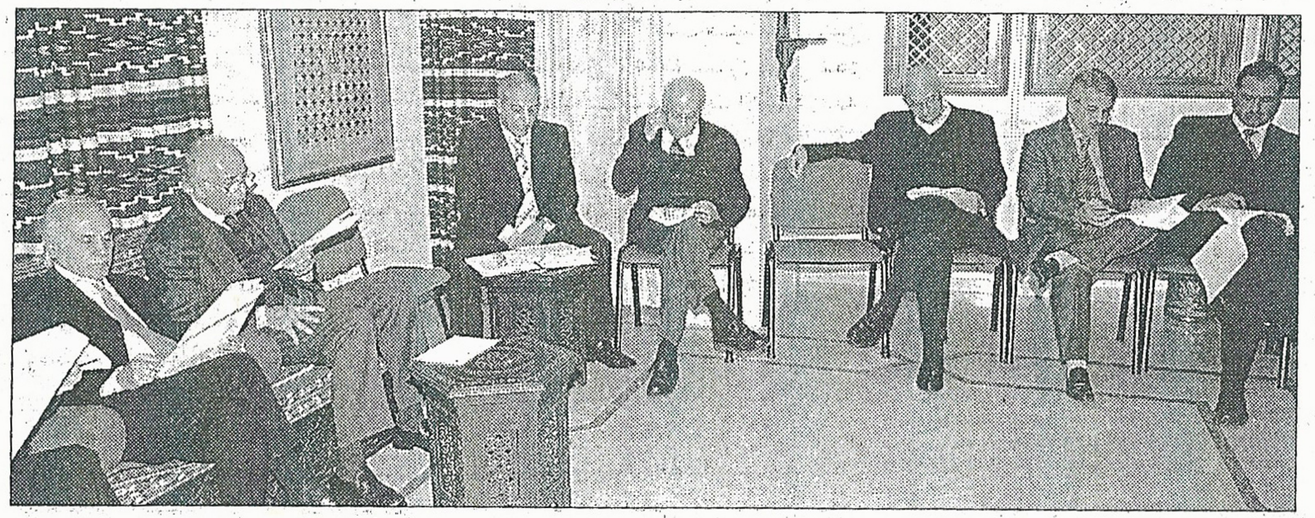

هيئة المتابعة لمنبر الوحدة الوطنية أثناء اجتماعها برئاسة الحص (حسن عبد الله)